



تاريخ استلام البحث 2023 / 2 / 11

تاريخ قبول البحث 2023 / 4 / 4

تاريخ النشر 2023 / 12 / 1

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

الإيكواس وآلية نظام الأمن الجماعي

ECOWAS and the Collective Security System Mechanism

أ.د. مثنى علي حسين المهداوي

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Prof. Dr .Muthanna Ali Al-Mahdawy

University of Baghdad /Collage of Political

mothana.ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الباحثة: زينب عبدالله حسين

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Researcher: Zainab Abdullah Hussein

University of Baghdad /Collage of Political Sciences

Zainab.Abd2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

عانت دول منطقة غرب افريقيا من بيئة مليئة بالتهديدات الأمنية والنزاعات موترة وفي حقبة اظهرت تراجع في اسهامات الأمم المتحدة في افريقيا بعد نهاية الحرب الباردة, دعت الحاجة وزاد الادراك لمنظمة الإيكواس لتطويع دورها السياسي والأمني, ومنه تبنت نظام الامن الجماعي لإجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة وإدارة ومنع النزاعات فيما بين دول المنطقة بتعديل ميثاقها ووضع بروتوكولات تنص على ذلك, وتوضح هذه البروتوكولات في عملية تسوية نزاع ليبيريا.

الكلمات المفتاحية: الإيكواس, نظام الامن الجماعي, ليبيريا.

Abstract

The countries of the West African region suffered from an environment full of security threats and tense conflicts, and in an era that showed a decline in the contributions of the United Nations in Africa after the end of the Cold War, the need arose and the awareness increased for the ECOWAS organization to develop its political and security role, and from it adopted the collective security system in order to enhance peace and security in the region and manage And prevent conflicts among the countries of the region by amending their charter and establishing protocols stipulating this, It explains the protocols in the Liberia conflict resolution process.

keywords: ECOWAS, collective security, Liberia.

المقدمة

لقد تسببت الطبيعة الأمنية بمعضلة في المنظمات الاقليمية في أفريقيا التي هدفت الى تعزيز التكامل الاقليمي والتنمية. وبعد ادراك منظمة الإيكواس شدة الارتباط بين الاستقرار والأمن في هذه المنطقة, مع التكامل الاقليمي والتنمية, أدى هذا الى تطورات في منظمة الإيكواس من حيث دورها السياسي والأمني, على أساس ذلك بحثت المنظمة في اطار يعمل على تعزيز التقارب الاقليمي في إدارة النزاعات وتعزيز السلام و الأمن في منطقة غرب افريقيا. حدث ذلك منذ أواخر السبعينيات واول الثمانينيات إذ عملت

المنظمة على تطوير الأدوات المؤسسية للأمن والدفاع. وكان الدور القيادي لنيجيريا التي لعبت دور قيادي في تصميم النظام الامني. وبناءً على ذلك، كان هناك تغييرات في السياسة ومراجعة لمعاهدة المجموعة الاقتصادية والتدخلات من قبل المنظمة في ليبيريا.

اهمية الدراسة: تأتي بنظام الدولي الجديد للمنظمات الاقليمية باعث باتجاه تنشيط تسوية النزاعات والحروب الأهلية ونزع السلاح في ليبيريا، وهنا يتبين كيف تظهر جهود الإيكواس في عمليات التسوية وحفظ السلام في غرب افريقيا.

أشكالية البحث تثير تساؤل حول التدخل العسكري من قبل منظمة الايكواس كونها منوطة بحل وتسوية الصراعات في اقليم غرب افريقيا.

أما فرضية البحث فهي من خلال تطور هياكل الإيكواس الأمنية واستحداث قوات الايكوموج لحفظ السلام في المنطقة ساعد ذلك في الحفاظ على الامن والسلم لدول غرب أفريقيا.

هيكلية البحث اعتمد مبحثين فضلاً عن المقدمة والاستنتاج.

المبحث الاول: نظام الأمن الجماعي في الايكواس

أن نظام الامن⁽¹⁾ الجماعي في جوهره هو نظام مشابه لنظام توازن القوى او صورة مطورة له، ولا يمكن عدّه بديل لكن نظاماً مكماً له، فكما يرى البعض ان نظام توازن القوى تطور من مرحلة يقوم فيها على أساس التحالفات إلى مرحلة يطبق فيها على اساس الائتلاف والتعاون.⁽²⁾ كما أن أهمية مبدأ نظام الامن الجماعي هو المساندة لتحمل العبء القيادة والمسؤولية وانتشار القوة وقدرة قوة اخرى على تحمل اكبر قدر من المسؤولية، فضلاً عن الزيادة في فعالية المؤسسات.⁽³⁾ وأن مفهوم السلام في الامن الجماعي نظام لا يقبل التجزئة، لأن التجزئة تعني التميز في هذه الحال، سيسهل ذلك في هذه الحال النصر للعدوان، وأن العدوان على أي دولة وان كانت بعيدة يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي.⁽⁴⁾

وكانت السنغال اول من شدد الانتباه للارتباط بين كل من التنمية الاقتصادية من جهة والاستقرار السياسي والامني من جهة ثانية، إذ تحدث الرئيس السنغالي (عبود ضيوف) وذلك في القمة الرابعة للايكواس، عقدت بدار بتاريخ 28 مايو/أيار 1979، إذ قال: "لسنا بحاجة لتوضيح حقيقة انه لا يمكن ان تتحقق تنمية في مناخ عدم الاستقرار، وإذا كان الامر كذلك فأن علينا أن نؤسس ميثاقاً للتضامن بين دول غرب افريقيا لحماية انفسنا ضد العدوان الخارجي".⁽⁵⁾ وهكذا لم تعد العديد من البلدان الافريقية ذات ميزات تقليدية بل سعت الى التطور.⁽⁶⁾ بالتالي احتاج تشكيل النظام الاقتصادي جيد إلى بيئة امنية ملازمة له.⁽⁷⁾

ومع تراجع وقلة تواجد الأمم المتحدة (UN) في نزاعات منطقة غرب أفريقيا، اسهم ذلك في دفع الإيكواس لإقامة نظام أمني جماعي خاص بالمنظمة، ومع ضعف دور منظمة الوحدة الإفريقية Organization of African Unity في تحقيق الأمن ومنع النزاعات في القارة الإفريقية وقتها.⁽⁸⁾ شملت المادة (85) من الميثاق المعدل الذي أشار للأمن الإقليمي، إذ تعهد الدول الاعضاء في منظمة الإيكواس على حماية ودعم العلاقات فيما بينهم لأجل الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن داخل منطقة غرب أفريقيا، ولتحقيق ذلك تعهدت الدول الاعضاء على تأسيس وتدعيم آلية مناسبة لمنع وحل النزاعات في غرب أفريقيا. إذ عدت المادة (58) الركيزة القانونية لمنع وحل وإدارة النزاعات.⁽⁹⁾ في عام 1980 تم الاعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي للإيكواس، إذ كان اول نموذج للأمن الجماعي الإفريقي على المستوى الإقليمي الفرعي، تضمن الميثاق نصوص للحفاظ على الامن الجماعي بشكل تعاوني، وحماية الدول الاعضاء في المنظمة من أي عدوان خارجي، ويعدّ عدو لجميع اعضاء الإيكواس (ECOWAS)، وتم انشاء اداة لهذا الميثاق لأجل العمل به طُلب من اعضاء الإيكواس (ECOWAS) وضع جزء من قوتها المسلحة تتصرف بها المنظمة، عُرفت باسم القوات المسلحة المتحالفة للمجموعة (AAFC). واصبح للإيكواس (ECOWAS) مساعي في تطوير دورها السياسي والأمني في منطقة غرب أفريقيا، انشأت آلية تلائم مع متطلبات التحديات والصعوبات التي واجهتها بعد حقبة الحرب الباردة، إذ لم تلائمها الآليات التي كانت تستخدمها قبل نهاية الحرب الباردة. عدّت هذه الآلية ومؤسساتها المختلفة نموذجاً جيداً يحتذى به داخل المنظمات الإقليمية الأخرى، وتطورت آلية فض النزاعات عام 1990 الى ايجاد آلية عسكرية دائماً هي فريق الرصد التابع للإيكواس، أو مجموعة المراقبة الخاصة بدول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOMOG) Ecowas Monitoring Group، والهدف الاساسي منها كان وقف اطلاق النار وتنفيذ اتفاقيات السلام، وحفظ السلام واستعادة النظام والقانون، وأنشأت الإيكواس لجنة للوساطة، مهمتها التوسط في النزاعات التي قد تحدث بين الدول الاعضاء، وكذلك لاحتواء أي اعتداءات بينية قد تقع بين هذه الدول وذلك في قمة عام 1991، كما تضافر الميثاق الموقع في عام 1993، مواد تخص الأمن الإقليمي، والدعوة الى العمل للحفاظ على الأمن والسلام، والتي تعطي حق الإيكواس (ECOWAS) في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في المنظمة والتي تشهد نزاعات او عمليات عسكرية قد تهدد الأمن الإقليمي للمنطقة.⁽¹⁰⁾ وخلال التعرف على النشأة التاريخية للإيكواس، تبين ان اهدافها عند تأسيسها اقتصادية-اجتماعية، غرضها ما جاء في ميثاقها التأسيسي، الذي ضمن العديد من الاهداف منها التنمية والتعاون والتكامل يهدف الى خلق اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا.

لم يتم الإشارة حسب بنودها الستة والخمسين إلى مسألة الدفاع والأمن الإقليميين، وذلك لأن القضايا السياسية والايديولوجية تعتبر احد مسببات الانقسام، وهكذا ركزت على قضايا التنمية بدلاً عن

ذلك، لكن عند ظهور العجز في حل أي نزاع موجود داخل دول الايكواس (ECOWAS)، يحال الأمر الى لجنة يشكلها رؤساء دول الايكواس (ECOWAS)، وحين تفشل اللجنة يحال الأمر الى رؤساء الدول، لكن الظروف المتوترة وغير المستقرة ادت الى سعي الايكواس (ECOWAS) لمحاولة مواجهتها أو تلافيها عن طريق اقامة هياكل ومؤسسات أمنية-دفاعية جديدة.⁽¹¹⁾ وسماح ميثاق الامم المتحدة في الفصل الثاني بالتدخل الاقليمي لأجل الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، ذلك لأنها قد نظرت أن المنظمات الاقليمية ستكون أكثر معرفة بالمشاكل الاقليمية، وأكثر قدرة على حلها، ذلك يبرز في قدرتها على تفهم أسباب النزاعات التي تدفع الاطراف لنشوبها بذلك تكون اكثر قدرة على التعرف على نوع التسوية التي تحظى بقبول تلك الاطراف وبالتالي تكون فرصة نجاحها اكبر.

ومع تبني الإيكواس (ECOWAS) لبروتوكول عدم الاعتداء لعام 1978 الذي كان الخطوة الاولى في تجسيد نظام الامن الجماعي الاقليمي لادارة النزاعات، ونص البروتوكول في مادته الاولى حضر التهديد او استخدام القوة في علاقات الدول مع بعضها البعض، أو اللجوء الى أي وسيلة أخرى لا تتفق مع ميثاق الامم المتحدة وتهديد التكامل الاقليمي او الاستقلال السياسي لأي دولة من دول ECOWAS. جاء بعده بروتوكول المساعدة الجماعية في مسائل الدفاع 1981، نص على تشكيل قوة عسكرية غير دائمة تهدف لاستجابة الايكواس (ECOWAS) لأي اعتداء خارجي على أي دولة من دول الايكواس، وفي حالة تهديد القوة الخارجية لسلم وأمن دول الايكواس (ECOWAS).⁽¹²⁾ وفي عام 1999 قامت منظمة الايكواس بتأسيس آلية منع وادارة وحل النزاع في غرب افريقيا اذ هدفت وفقاً لنص المادة (3) ونص المادة 58 من الميثاق المعدل 24 يوليو/تموز 1993، الى منع وحل وادارة النزاعات الداخلية وفيما بين دول منطقة غرب افريقيا.⁽¹³⁾

كان الرابط الكبير بين كل من تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي الاقليمي وتوفير بيئة امنية مستقرة في غرب افريقيا بعيدة عن محيط التوتر، هي ما جعلت منظمة الايكواس (ECOWAS) تناقش صياغة آليات ذات اختصاصات أمنية لتحقيق ذلك، وساعدتها العديد من الاسباب والعوامل سواء كانت دولية، اقليمية او قارية.

المطلب الاول: دوافع نظام الأمن الجماعي للايكواس

الدول دائماً ما تبحث في إطار حماية مصالحها على الصعيد الدولي للتقارب مع دول أخرى لتحقيق غرض معين. وكانت التحالفات منذ القدم الطريقة التي تلجأ إليها الدول من أجل الحفاظ على أمنها وأمن محيطها حين تشعر بأنه هناك تهديداً يشكل خطراً عليها، إذ أن هذه الدول كانت تتحالف لتشكيل وتعزيز القوة العسكرية التي تمكنها من مواجهة التهديدات، وبذلك تلتزم من خلال الحلف أن تساند بعضها البعض إذا تعرضت أي منها لأي هجوم. مع ذلك، اقتنعت الدول فيما بعد بضرورة اللجوء

إلى التنظيم الدولي لإيجاد حل للمشاكل العالقة فيما بينها والتي تهدد السلام والأمن الدوليين. ففي بادئ الأمر أعدت المؤتمرات والقمم واللقاءات لتحقيق هذا الغرض ومن ثم أضحت تتطور لينتج عنها منظمة تتسم بالاستمرارية. إذ باتت هذه المنظمات الوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي. تقوم فكرة الأمن الجماعي على عدة مبادئ، فضلاً عن أن نجاح وفشل المنظمات الدولية والاقليمية في فكرة نظام الأمن الجماعي قد تراوحت حسب معاملات تلك المنظمات وظروف الحال في الازمات والحروب.⁽¹⁴⁾

إذ أن إحدى أهداف التنظيم الدولي كانت تحقيق الأمن الجماعي أو تعدد من أهم الأهداف للبعض، وقد يتجلى سبب أهمية الأمن الجماعي في أنه القوة المشروعة بعده الحل الوسط بين الفوضى الدولية والحكومة العالمية. وبحسب الباحثين فقد رجحوا أن أهمية فكرة الأمن الجماعي في العلاقات السياسية والدولية وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى يعود إلى فشل نظام توازن القوى في حفظ السلم والأمن الدوليين.⁽¹⁵⁾

والأمن الجماعي يقوم على فكرة محورية مفادها عدم السماح بالإخلال بالوضع القائم بطريقة غير قانونية، من خلال تكوين قوى دولية متفوقة تتمكن من إحباط العدوان أو رده.⁽¹⁶⁾ ويقوم هذا الترتيب الأمني على مجموعة من الافتراضات، أبرزها لزومية تبلور اتفاق دولي، لتحديد الطرف المعتدي في حال نشوب صراع مسلح،⁽¹⁷⁾ حتى يتسنى تصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه، ويصبح من المتعذر احتواؤه، وإلغاء آثاره الدولية. وأن يجمع كل الدول هدف واحد وهو مقاومة العدوان أياً كان مصدره، إذ تغدو تلك المقاومة واجباً محتملاً على كل الدول، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى. وأن تتمتع كل دولة بذات القدر من الحرية والمرونة، لتشارك في التدابير الدولية الجماعية التي تتخذ في مواجهة المعتدي. وأن تتاح الإمكانيات الجماعية للدول التي تشارك في تحمل مسؤولية تنفيذ هذه التدابير المشتركة.⁽¹⁸⁾

و تعد قواعد الأمن الجماعي مجموعة متداخلة من قواعد التمثيل الجماعي والعمل المشترك والمبادئ القانون الدولي إذ تتلخص في مبدأ العمل الجماعي للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، ويرى قسم من الكتاب أن نظام الأمن الجماعي مبدأ ذو شقين: الأول يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان، وقد تحول دون حدوثه (في إطار الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر)، والثاني التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزئية تفرض على المعتدي لوقف اعتدائه.⁽¹⁹⁾

إذاً فإن النظام الجماعي هو النظام الذي يهدف إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، وذلك عن طريق تكاتف وتعاون الجهود المبذولة من قبل الدول التي تعمل في هذا المجال، وقد يكون إطاره على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الفرعي، لأجل الوقوف في وجه أي دولة تحاول أن تنتهك هذا

السلام أو تعمل على تهديده، من خلال التدابير الجماعية وفقاً لبنود هذا النظام التي تحد من هذه الانتهاكات.

ولقيام نظام أمن جماعي فعال لابد من توافر تعهدات ايجابية من جانب الدول المعنية به والمتمثلة في:

- حضر اللجوء الى القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية، الا في حالتين، الاولى من خلال تفويض من الجهاز الدولي الذي يجب ان يكون مسؤولاً عن تنفيذ نظام الامن الجماعي، الثانية في حالة الدفاع عن النفس والمرهونة بشروط الا تخرج عن التي نصت عليها (المادة 51) من ميثاق الامم المتحدة.
 - احترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات المبرمة بين الدول الاعضاء.
 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الاخرى إلا في حالات يحددها الميثاق نفسه.
 - تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.
 - ان تكون القوة الجماعية ذات مقدرة على تحقيق الردع وعدم الاخلال بالالتزامات التي يتضمنها نظام الأمن الجماعي. أي أن نظام الأمن الجماعي يتطلب ان تكون لديه الوسائل والاساليب القسرية التي يمكنه اللجوء إليها في مواجهة الدولة التي لا تحفظ التزاماتها المفروضة عليها من قبل النظام. وتتمثل هذه الوسائل فيما تسمى الجزاءات (العقوبات). وتكون الجزاءات متعددة المستويات على النحو الاتي:
- أ-الجزاءات غير العسكرية : الدبلوماسية، المالية، الاقتصادية.

ب-الجزاءات العسكرية : التي تتطلب استخدام القوة العسكرية اثناء تنفيذها. (20)

ومن الملاحظ انه مع تزايد الاهتمام بأمن النظم الاقليمية والاقليمية الفرعية، لاسيما تلك التي تمثل مكاناً كثير التوترات، إذ كان هناك شبه اتفاق بين الدارسين أنه يمكن ان يتعزز بمزيد من الدراسة على مثالية الأمن الجماعي، كتركيب أمني من شأنه ان يعزز السلام والامن الدوليين. ولتكيف هذا النوع من الترتيبات الامنية مع المستوى دون الدولي (الاقليمي، الاقليمي الفرعي) يمكن القول انه يفترض ابتداءً، وجود مستويين من مستويات الادراك، الاول خاص بالادراك المشترك بين وحدات النظام للخطر الذي يتهدد الأمن والسلام الإقليمي من ناحية، وهذا ما تغذيه الروابط المعنوية والمادية بينها، ويؤمنه غياب الصراعات والنزاعات، (21) والتداخل والتشابك بين المصالح القومية لكل منها من ناحية أخرى. والثاني، خاص بإدراك أهمية تكاتف جهودها، لإحباط ذلك التهديد والذي يركز على اتفاقيات ملزمة يتم توقيعها فيما بينها، ويفترض اعتماد الأساليب والادوات السلمية لإدارة التفاعلات الإقليمية السلبية والأساليب الجماعية للتعاطي مع التهديدات الخارجية. وبعبارة أخرى يفترض هذا الترتيب الأمني دون

الدولي، الآتي: أن يتسع مفهوم الأمن الجماعي ليشمل إلى جانب الحماية الإقليمية في مواجهة الخطر الخارجي التعاون الإقليمي المحلي، وأن تكون هناك علاقة ولاء واعتمادية بين وحدات النظام الإقليمي تسمح بنوع من التضامن فيما بينها، على نحو يمنح الأولوية لإدارة التفاعلات بالطرق السلمية، وضمان نوع التعايش السلمي. كما يتطلب هذا الترتيب وجود نظام قانوني محدد، لفض المنازعات بشكل جدي دون اللجوء لاستخدام القوة. والمقصود من هذا النظام، ليس مجرد النص في الاتفاقيات ذات الصلة على مبدأ التوفيق والتحكيم، وإنما تحديد الإجراءات التي يمكن أن يلجأ إليها أي طرف من الأطراف مباشرة، بحيث يصل من خلالها إلى توضيح موقف الطرف الآخر لتمييز شرعية سلوكه من عدمها. (22)

ونجد ان التنظيم الاقليمي الفرعي في منطقة غرب افريقيا المعروف بـ ECOWA والتي عملت على تكريس نظام الأمن الجماعي بين دولها وداخل اقليمها، على الرغم من أن المضامين الامنية لم تكن واضحة عند نشأة المنظمة، بعد أن الهدف الاساسي من نشأتها هو تحقيق التعاون الاقتصادي، ولعل السبب في ذلك يعود الى عاملين، الاول هو الفصل بين التنمية الاقتصادية والامن الاقليمي، والثاني هو سيطرة مفهوم الأمن بمعناه الضيق على حساب مفهوم الأمن الجماعي، بمعنى قيام الدولة منفردة بصد أي عدوان على سيادتها او اراضيها وفق مفهوم السيادة، دون الحاجة الى التعاون الدفاعي في هذا الصدد. الا ان الامر تغير مع ظهور فكرة التوجه نحو الامن الاقليمي على افتراض انه اداة رئيسة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على مستوى الاقليم، كما ان التدخل الدولي غالباً ما يشوبه فكرة التحيز لاحد الاطراف الاقليمية على حساب الاخرى، وبذلك كان الزاماً البحث عن نظام امن جماعي للإقليم لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تحقيق السلم والامن في الاقليم.

وساعدت مجموعة من العوامل والظروف في تكوين نظام الأمن الجماعي الاقليمي للايكواس ECOWAS، وعلى المستوى القاري ادى دور ضعف دور منظمة الوحدة الافريقية في تحقيق الأمن ومنع النزاعات في القارة الى اقتراح الدول الافريقية الى ضرورة تطوير النظام الموجود بالفعل او البحث عن اليات مؤسساتية لاسيما بها على المستوى الاقليمي الفرعي، ذلك دفع قادة الايكواس الى الحديث عن ضرورة ايجاد نظام امني جماعي خاص بادارة وتسوية النزاعات التي قد نشبت بين اعضاءها. خاصة في ظل وجود اكثر من مصدر للتوتر بين دول الاقليم، مما قد يؤدي الى عجز بعض الدول من مواجهة بعض مصادر التهديد الخارجية، وبالتالي تكون هناك حاجة لوجود ترتيبات جماعية للحيلولة دون اندلاع نزاعات بين الدول الاعضاء في المنظمة.

كل هذه الظروف والاسباب فضلاً عن عوامل عدم الاستقرار في الاقليم نتيجة النزاعات والحروب الاهلية التي شهدتها الاقليم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ادت الى تزايد الحاجة الى انشاء نظام

امني جماعي، يكون من بين اهدافه، الحيلولة دون التهديد باستخدام القوة، وعدم الاعتداء بين دول الاقليم، وفي حالة وجود اعتداء تكون هناك آلية للمساعدة الجماعية فيما يتعلق بالنواحي الدفاعية.

المطلب الثاني: الاختصاصات الدفاعية للإيكواس

أولاً: الاختصاصات الدفاعية للإيكواس قبل عام 1990.

كمحصلة للظروف الدولية والإقليمية نظمت المنظمة اختصاصاته الدفاعية من خلال عدة بروتوكولات كمحاولة من قبل الجماعة لوضع نظام أمني جماعي تتناول مجموعة من المبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة الالتزام بها والعمل على اقرار السلام والأمن في الإقليم.

1-بروتوكول عدم الاعتداء عام 1978: يعد هذا البروتوكول هو أول محاولة من قبل للمجموعة الاقتصادية لوضع نظام أمني جماعي حيث تناول مجموعة من مبادئ التي يتعين على الدول من حيث المبدأ عدم الاعتداء أي عدم الوقوع في الحرب، ومن ذلك المنطق عملت المنظمة على التأسيس لوضع نظام أمني جماعي تجلّى في البروتوكول.²³

2-بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع 1981 (ميثاق دفاع الإيكواس): وتم التوقيع على البروتوكول بتاريخ 28 أيار 1981م، في قمة داكار من الدول الأعضاء في المنظمة بخصوص المساعدة الجماعية في مسائل الدفاع Protocol on Mutual Assistance in Matters of Defence (PMAD)، إذ يسعى إلى تعزيز السلام والأمن والدفاع الفعال لسيادة الدول الأعضاء عن طريق التنسيق والدعم بين وسائل المساعدة المجموعة المتبادلة التي تقدمها الدول الأعضاء المعنية في هذا البروتوكول، وأتخذ تدابير جماعية في حالة وقوع أي هجمات على دولة عضو.⁽²⁴⁾

ثانياً: الاختصاصات الدفاعية للإيكواس بعد عام 1990

من لقد كشفت حالات التدخل الثلاث لدول المجموعة في كل ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو خلال تسعينيات القرن الماضي عن وجود بعض المثالب التي ينبغي تلأفيها خاصة في بروتوكول 1981، والتي كان من أبرزها عدم تقنين وضع قوات المجموعة، فضلاً عن غياب أحكام مالية محددة بشأن عملية التمويل، مما يعني عدم انتظام عملية التدخل من ناحية أو إمكانية توقفها في أي لحظة من ناحية ثانية، أو خضوع قوات الجماعة لهيمنة بعض الدول (صاحبة التمويل الأكبر) مثل نيجيريا.⁽²⁵⁾

يضاف إلى ذلك أن تفاقم هذه الصراعات بصورة كبيرة اقتضى البحث عن أسلوب لرصدها واحتوائها قبل تصاعدها، ومحاولة منع انتشارها حال وقوعها إلى دول الجوار، وهو ما تطلب التفكير في إقامة شبكة للإنذار المبكر لتحقيق هذا الغرض. ويلاحظ أيضاً أن المجتمع المدني كان دوره غائباً إلى

حد كبير في عملية التسوية السياسية للصراعات، فضلاً عن اقتصار دور الإيكوموج بصفة عامة على عملية حفظ السلام، وفرضه وعدم التركيز على عملية بناء السلام خاصة فيما يتعلق بالنواحي الإنسانية مما قد يؤدي إلى اندلاع الصراع من جديد، ولقد تزامن ذلك كله مع حدوث بعض المتغيرات العالمية كان أبرزها أزمتي رواندا وكوسوفا، وما صاحبهما من عمليات إبادة جماعية، الأمر الذي تطلب زيادة حالات التدخل من قبل التنظيم الدولي لوقف هذه المعاناة وغيرها، والتي كان من أبرز أسبابها غياب الديمقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية.

لهذا كان لابد لدول المجموعة من التفكير في إقامة هياكل دفاعية أمنية جديدة تعمل على تلافي السلبيات السابقة التي أفرزتها حالات التدخل الثلاث من ناحية، وتواكب في الوقت ذاته المتغيرات الدولية بل والقارية أيضاً في هذا الشأن. وبعد مداولات ومشاورات استمرت قرابة عامين توصل قادة الجماعة إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن. Mechanism Resolution, Management, Prevention, Conflict for Peacekeeping and Security. على غرار آلية منظمة الوحدة الإفريقية. وقد تم توقيع البروتوكول المنشئ لها في قمة الجماعة التي عقدت في لومي (10 كانون الأول 1999).

المبحث الثاني: دور الإيكواس في تسوية الصراعات

بصفة عامة يمكن القول إن الجهود العسكرية والتدخل العسكري للمنظمة وحده لا يكفي وإنما لا بد أن يكون مسبوقاً أو مصاحباً بجهود تسوية دبلوماسية^(*) سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الإقليمي الخاص بمفهوم الأمن الجماعي للإقليم في هذا المبحث نسلط الضوء على جهود التسوية السياسية والعسكرية للإيكواس في كل من الصراعات الداخلية في ليبيريا، سيراليون من حيث أسباب الصراع وتدخل الإيكواس في هذا الصراع ومدى مشروعيته.

أولاً: جهود الإيكواس في تسوية الصراع في ليبيريا

شهدت ليبيريا حرباً أهلية راح ضحيتها أكثر من مائتي ألف شخص، كما أنها امتدت إلى النطاق الإقليمي لدول غرب إفريقيا خلقت حالة من عدم الاستقرار في المنطقة بشكل سلبي. إذ بدأت الحرب الأهلية الليبيرية في 24 كانون الأول 1989 تعرضت مقاطعة نيمبا على الحدود الليبيرية مع ساحل العاج لهجوم من جانب مجموعة من المنشقين التابعين للجبهة الوطنية القومية لليبيريا والتي يقودها تشارلز تايلور والتي واصلت الزحف نحو العاصمة مونروفيا بهدف الإطاحة بالرئيس صامويل دو.⁽²⁶⁾

أولاً: أسباب نشأة الصراع

يرجع إلى عدة أسباب منها:

- 1- قمعية الرئيس دو (ضعف الولاء القومي للدولة).
- 2- سوء الادارة الاقتصادية لنظام الحكم.
- 3- تحيز الرئيس الاثني لصالح جماعته، وتعميق العداء الاثني⁽²⁷⁾ خاصة من جانب الجماعات الرئيسية مثل جماعتي الجيو والمانو وهو الأمر الذي أدى الى العديد من التوترات وكان من أبرزها محاولة الانقلاب بقيادة توماس كوينو نكبا -وهو أحد أبناء قبيلة المانو- في آب 1985.⁽²⁸⁾ إلا إن هذه المحاولة فشلت في تحقيق هدفها وهو الأمر الذي ترتب عليه عمليات انتقام واسعة من جانب قوات الرئيس صامويل دو ضد قبيلتي الجيو والمانو.⁽²⁹⁾
- وفى مواجهة المتمردين اعتمد الرئيس دو على دعم قبيلتي الكران والماندنجو واعتمد تايلور في المقابل على دعم قبيلتي جيو ومانو وقاموا بتسليحهما، واستطاعت قوات تايلور تحقيق انتصارات عديدة حتى وصلت الى الموطن الرئيسي لقبيلة الكران والتي ارتكب فيها الاعمال الانتقامية، في تموز ١٩٩٠ سيطرت الجبهة المستقلة لليبيريا بعد ان انشقت عن تايلور.⁽³⁰⁾

ثانياً: تدخل الإيكواس في الصراع

وضعت الإيكواس الصراع الليبيري ضمن أولوياتها في قمة الثالث عشر في بانجول عاصمة جامبيا في آيار 1990، في ظل الموقف الدولي والاقليمي الذي لم يعطي الاهتمام اللازم للصراع ولا كيف يمكن حله، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أبدت اهتمامها المبدئي بوقف الصراع إلا إن الغزو العراقي للكويت استحوذ على الاهتمام الامريكي الكامل،⁽³¹⁾ هذا جعل الصراع الليبيري بعده شأناً داخلياً واكتفت بإجلاء رعاياها ورعايا بعض الدول الأخرى، واكتفت كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بإصدار بيانات تطالب فيها بوقف القتال والتفاوض المباشر لتسوية الصراع سلمياً، واما الإيكواس على عملت استعمال أساليب التسوية السياسية من خلال الوسائل السلمية إلا انها اضطرت الى استخدام أساليب التسوية العسكرية لإجبار أطراف الصراع على الجلوس للمفاوضات وقبول التسوية السلمية.⁽³²⁾

ثالثاً: جهودها السياسية والعسكرية في ليبيريا

شكلت لجنة وساطة في آيار 1990 برئاسة جامبيا من قبل المجموعة وتضم معها كل من نيجيريا، غانا مالي وتوجو إلا ان اعتراض تايلور إجراء اي مباحثات إلا بعد إقالة الرئيس دو،⁽³³⁾ ورفض خطة السلام التي أقرتها اللجنة في اجتماعها الأول وجاءت نتيجة ذلك ان اجتمعت اللجنة ثانية في أغسطس 1990 وتم اتخاذ قرار التدخل بالقوة العسكرية لحفظ السلم فضلاً عن عدم استعمالها للقوة إلا لأغراض الدفاع عن النفس، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تشكلت تلك القوة والتي عرفت باسم مجموعة المراقبة الخاصة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوموج ECOMOG) بقيادة الجنرال الغاني

أرنولد ساينو وقد تحدت مهام الايكوموج في مهام أساسية هي: الالتزام بوقف إطلاق النار، فضلاً عن استعادة النظام والسيطرة عليه، وإقامة حكومة انتقالية، وكذلك خلق ظروف لانتخابات نزيهة.³⁴

إلا أن تايلور رفض وقف إطلاق النار وهذا ما أخرج قوات الايكوموج التي لم تتمكن من إدخال عناصر الحكومة المؤقتة والتي قامت بعملها من جامبيا، وساءت الأمور مع قيام نيجيريا بالتحرك بمفردها حيث أعلنت وضع قوات الايكوموج تحت قيادتها واستبدلت القائد الغاني بأخر نيجيري. وقد تحولت مهمة قوات الايكوموج من حفظ السلام إلى فرض السلام عندما شنت قوات تايلور هجوماً ضدها وما يعنيه ذلك من استخدام القوة لفرض وقف إطلاق النار وليس فقط للدفاع عن النفس.⁽³⁵⁾ واستطاعت قوات الايكوموج من تحقيق بعض أهدافها في هذه المرحلة والتي تمثلت في الآتي:⁽³⁶⁾

- نجاحها في إخراج القوات المتحاربة من العاصمة وفرض سيطرتها عليها.
- إجلاء اللاجئين سواء من ليبيريا أو أخرى.
- نقل الحكومة الانتقالية إلى العاصمة
- التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار

على الرغم من نجاح الايكوموج في إيقاف القتال وإجراء انتخابات رئاسية 1998، إلا أنها لم تعالج جذور الصراع وهو الأمر الذي أدى إلى تجدد مرة أخرى بعد انسحاب الايكوموج، حيث اندلع الصراع بين الحكومة الليبيرية وجبهة البيريين المتحدين من أجل المصالحة والديموقراطية (LURD) بسبب ممارسات تايلور السلطوية وفشله في إدارة الخلافات السياسية واحتواء قوى المعارضة وساءت الأمور مما اضطر تايلور إلى إعلان حالة الطوارئ في فبراير 2002 وسعى إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان مزمع إجرائها عام 2003 في تلك الاثناء تقدمت قوات المعارضة تجاه العاصمة وتمكنت من محاصرتها وضغطت المعارضة والولايات المتحدة على تايلور من أجل التخلي في يوليو 2003، إلا أنه رفض التخلي قبل إكمال فترته الرئاسية التي كانت ستنتهي في يناير 2004 واندلع القتال من جديد وأسفر عن وفاة المئات مما أدى إلى تدخل الايكواس من جديد بالتنسيق مع الأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة واتخذت قرار بإرسال قوات تابعة لها إلى البلاد في أغسطس 2003، 3500 جندي في العاصمة والمناطق المحيطة.⁽³⁷⁾ ومع تدخل الايكواس وتأزم وضع تايلور أعلن في 12 أغسطس تنحيه عن السلطة وتسليم الحكم لنائبه موسى بلاه، إلا أن المعارضة اعترضت واعتبرت بلاه امتداد له مما دفع الجماعة إلى مع أطراف الصراع وتم توقيع إتفاق أكر الثاني في 20 أغسطس 2003 والذي بمقتضاه تم الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية من أكتوبر 2003 حتى يناير 2006، نوع المتحاربة ودمج هؤلاء في الجيش الوطني،⁽³⁸⁾ الوقف الفوري لإطلاق النار وتشكيل قوات دولية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أسلحة.⁽³⁹⁾

الاستنتاج

تعد جماعة الإيكواس أولى المنظمات الفرعية الأفريقية التي عملت على تطبيق نظام الأمن الجماعي في القارة مقارنة بغيرها من المنظمات الفرعية الأخرى وهو ما انعكس على دور الجماعة في عمليات التسوية، إذ أنها قد قامت بالتدخل لتسوية الصراع في عدة دول (ليبيريا - سيراليون - غينيا بيساو - ساحل العاج - مالي - بوركينا فاسو)، في حين أن المنظمات الأخرى كانت أقل من حيث عدد حالات التدخل ولعل اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ارتبط بإدراكها بأن التنمية والتكامل الاقتصادي - الهدف من إنشائها - لن يتحقق إلا في ظل بيئة أمنية مستقرة.

وبالرغم من أن الجماعة كانت سباقة في تطبيق نظام الأمن الجماعي، إلا أن هذا النظام افتقد أما للهياكل المؤسسية كما هو الحال بالنسبة لبروتوكول 1981، وهو ما ظهر بوضوح في أزمة ليبيريا، وإن كانت الجماعة قد عملت على تلافي تلك السلبيات في هياكلها الدفاعية من خلال المعاهدة المنقحة عام 1993 حيث تم تضمين معظم التدابير الأساسية بشأن التدخل الإقليمي في المادة 58 منها، وتوقيع بروتوكول آلية منع وإدارة الصراع وحفظ السلام، والأمن الإقليمي في لومي كانون الأول (1999).

الهوامش

- (1) لمعرفة المزيد حول الموضوع ينظر: عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 51، ص 325-363.
- (2) زمن حسن كريدي، نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، جامعة ذي قار، المجلد 5 (13)، 2018، ص 1157.
- (3) أباسل محسن مهنا، الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001، مجلة دراسات دولية، العدد 41، العراق، 2009، ص 131.
- (4) رعد قاسم صالح، الأمن الجماعي، ودوره في تدعيم السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان -مواجهة الإرهاب أنموذجاً، مقال منشور في مجلة حقوق الإنسان، جامعة جيهان، أربيل، العدد 24، 2017، ص 41.
- (5) عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودورها في تحقيق الوحدة الإفريقية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد *تلمسان*، 2015/2014، ص 126.
- (6) Saad Obaid Alwan and Mustafa Abdul Kareem Majeed, Economic and security competition between the United States and Russia in Africa, Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 7, 2022, P.646.

(7) Hayder Abed Kadhim and Saeed Kadhim Mughamis, Building liberal peace in Iraq after 2003 according to the conservative model: an assessment study, Journal of Higher Education Theory and Practice, Vol. 23 No. 01, 2023, P.127.

(8) عصموني خليفة، مصدر سبق ذكره، ص126.

(9) For more see: Saad Obaid Alwan Alsaidi and Ohood Hussein Ali, Factors affecting the process of conflict management in the Middle East (a study of religious and sectarian factors, Vytautas Magnus University, BALTIC JOURNAL OF LAW & POLITICS, Volume 15, Number 3, 2022, P.P.1093–1094.

(10) سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا-أنموذج منظمة الايكواس في ليبيا وكوت ديفوار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012/2011، ص ص 52-53.

(11) بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في افريقيا (نموذج الايكواس)، مصر، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2009، ص92.

(12) وفي ذلك، اصبح من حق الايكواس التدخل في عدد من حالات منها: حالة العدوان الخارجي على دولة من دول اعضاء ECOWAS، حالة التعرض لأي منها لحرب أهلية أو صراع داخلي، حالة الكوارث الانسانية وانتهاكات حقوق الانسان، وحالة التعرض الحكومة المنتخبة الى انقلاب عسكري، أو غيرها مما يراه مجلس الوسطاء والأمن سبباً كافياً للتدخل.

سامي بخوش، مصدر سبق ذكره، ص56.

(13) Ademola Abass, The new collective security mechanism ECOWAS: Innovations and Problems, Journal of Conflict & Security Law, Vol. 5, No. 2 (December 2000), p.213.

(14) الهام ناصر، الأمن الجماعي Collective Security، مقال منشور على صفحة الموسوعة السياسية، 21/7/2021،

<https://political-encyclopedia.org> (متاح بتاريخ 2022/12/8).

(15) معمر بوزناده، المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 20-21.

(16) عبد الكريم ضو زامونه، مساهمة في دراسة نظام الامن الجماعي بالعلاقات الدولية، جامعة طرابلس، كلية القانون، مجلة العلوم القانونية والشرعية، المستودع الرقمي لجامعة الزاوية، العدد الثامن، 2016، ص192.

(17) Miaad Nasrallah Dawood and Faieq Hassen, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach, BiLD Law Journal, Vol. 7 No. 1, 2022, P.124.

(18) عبدالجليل زيد المرهون، قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي، مقال منشور لصحيفة الرياض، العدد 13780، منشور بتاريخ 17 اذار 2006.

<http://www.alriyadh.com/2006/03/17/article138819.html> (متاح بتاريخ 2022/12/8)

(19) معمر بوزناده، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(20) خليل حسين، مفهوم الامن في القانون الدولي العام، مقال منشور بتاريخ 2009/1/16.

(متاح بتاريخ http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html).

(2022/11/22)

(21) فالنزع، وكما هو متفق عليه، يؤثر حالة من تباين وجهات النظر حول قضايا تتخذ صفة قانونية ويشكل سلوك أطرافها خرقاً لوضع قانوني مستقر ومتفق عليه. بينما في حالة الصراع تنطلق العلاقة الثنائية بين الأطراف المختلفة فيه من قانون التحدي والاستجابة الذي من أساسياته وجود القدرة لدى كل طرف للاستجابة الممكنة في حالة عدم وجود قدرة على تحريك الفعل باتجاه الفاعل لإيقافه أو دحره أو احتوائه أو التماهي معه.

ايناس عبد السادة على، الاستراتيجية الامريكية وادارة الصراع الارادات السياسية على الساحة العراقية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد الحادي والاربعون، ص 71.

(22) عبدالجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره.

(23) سماح سيد أحمد المرسي، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا (مع إشارة خاصة لدور الايكواس في غرب أفريقيا)، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لشباب الباحثين قضايا السلم والأمن في أفريقيا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2006، ص 7.

(24) Cyril I. Obi, Economic Community of West African States on the Ground:

Comparing Peacekeeping in Liberia, Sierra Leone, Guinea Bissau, and Côte D'Ivoire,

Routledge, New York, 15 Dec 2009, P.121

(25) جراهام فولر، ترجمة خلود محمد خميس، عرض اطروحة السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افريقيا بعد الحرب

الباردة (نيجيريا انموذجاً)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد السادس والاربعون، 2010، ص 163.

(*) للمزيد انظر: علي عبد الخضر محمد، اهداف ووسائل الدبلوماسية في فض النزاعات الدولية: دراسة نظرية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الثامن والستين، 2017، ص 140-144.

(26) Emmanuel Kesi, "Eliciting Compliance from warlords: The ECOWAS Experience in Liberia, 1990-1997", Review of African Political Economy, (Sheffield: ROAPE Publications Ltd., No. 81, Sep. 1999), P.P.346-347

(27) خلود محمد خميس، النزاعات الاثنية في افريقيا وطرق ادارتها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى،

المجلد الثالث العدد الثاني، 2014، ص 45.

(28) صادق احمد حامد، تداعيات الحرب الاهلية الليبيرية واثارها في تقارير المنظمة الدولية (الامم المتحدة) 1989-

1997، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد 53، ج 1، ص 536.

(29) فاطمة محمد، نظام الامن الجماعي الاقليمي للدول الافريقية في اطار منظمة الايكواس، مجلة دراسات افريقية، العدد

صفر، العراق، 2016، ص ص 73-74.

(30) صادق احمد حامد، مصدر سبق ذكره، ص 535.

(31) عباس هاشم عزيز ومحمود فاضل حمود، تأثير المتغير العسكري الامريكي في الواقع الامني لمنطقة الخليج العربي

بعد عام 2003، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 64، 2022، ص 151.

(32) سماح سيد أحمد المرسي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

- (33) المصدر نفسه.
- (34) فاطمة محمد، مصدر سبق ذكره، ص 77.
- (35) سامي بخوش، مصدر سبق ذكره، ص 112.
- (36) فاطمة محمد، مصدر سبق ذكره، ص 78.
- (37) احمد فاضل يعقوب، دور منظمة الايكواس في حل ازمة ليبيريا، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 118، 1994، ص ص 153-154.
- (38) فاطمة محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 80-81.
- (39) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية وابعادها الدولية، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 64، 2022، ص 191.

قائمة المصادر:

المصادر العربية:

- 1- احمد فاضل يعقوب، دور منظمة الايكواس في حل ازمة ليبيريا، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 118، 1994.
- 2- ايناس عبد السادة على، الاستراتيجية الامريكية وادارة الصراع الارادات السياسية على الساحة العراقية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد الحادي والاربعون، 2009.
- 3- باسل محسن مهنا، الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 41، 2009.
- 4- بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في افريقيا (نموذج الايكواس)، مصر، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2009.
- 5- خلود محمد خميس، النزاعات الاثنية في افريقيا وطرق ادارتها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد الثالث العدد الثاني، 2014.
- 6- جراهام فولر، ترجمة خلود محمد خميس، عرض اطروحة السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا نموذجا)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد السادس والاربعون، 2010.
- 7- خليل حسين، مفهوم الامن في القانون الدولي العام، مقال منشور على الموقع تم الاطلاع عليه في (drkhalilhussein.blogspot.com) :22/1/2023
- 8- رعد قاسم صالح، الأمن الجماعي، ودوره في تدعيم السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان -مواجهة الإرهاب أنموذجا-، مقال منشور في مجلة حقوق الانسان، جامعة جبهان، اربيل، العدد 24، 2017.
- 9- زمن حسن كريدي، نظام الامن الجماعي في ظل الامم المتحدة، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، جامعة ذي قار، المجلد 5 (13)، 2018.

- 10- سامي بخوش, دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا-أ نموذج منظمة الايكواس في ليبيا و كوت ديفوار, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الحاج لخضر-باتنة-, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2012/2011.
- 11- سماح سيد أحمد المرسي, التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا (مع إشارة خاصة لدور الايكواس في غرب أفريقيا), جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, 2006.
- 12- عادل عبد الحمزة ثجيل, الامن القومي والامن الانساني دراسة في المفاهيم, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد 51, 2016.
- 13- عباس هاشم عزيز ومحمود فاضل حمود, تأثير المتغير العسكري الامريكي في الواقع الامني لمنطقة الخليج العربي بعد عام 2003, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد 64, 2022.
- 14- عبد الكريم ضو زامونه, مساهمة في دراسة نظام الامن الجماعي بالعلاقات الدولية, جامعة طرابلس, كلية القانون, المستودع الرقمي لجامعة الزاوية, مجلة العلوم القانونية والشرعية, العدد الثامن, 2016.
- 15- عبد الجليل زيد المرهون, قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي, مقال منشور لصحيفة الرياض, العدد 13780, 17 مارس 2006, وقت زيارة الموقع <http://www.alriyadh.com/2006/03/17/article138819.html>, 8/12/2022
- 16- عصموني خليفة, التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الإفريقية و دورة في تحقيق الوحدة الافريقية, رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان*, 2014\2015.
- 17- علي عبد الخضر محمد, اهداف ووسائل الدبلوماسية في فض النزاعات الدولية: دراسة نظرية, مجلة الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد الثامن والستون, 2017.
- 18- فاطمة محمد, نظام الامن الجماعي الاقليمي للدول الافريقية في اطار منظمة الايكواس, مجلة دراسات افريقية, العراق, العدد صفر, 2016.
- 19- محمد الشريف شيباني, دور منظمة الايكواس في تسوية النزاعات في غرب افريقيا: دراسة في الاليات و الانجازات, مجلة مدارات سياسية, المجلد 5, العدد 1, 2021\6\7.
- 20- مصطفى ابراهيم سلمان الشمري, تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية وابعادها الدولية, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد 64, 2022.
- 21- معمر بوزناده, المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي, الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 1999.

22- الهام ناصر, الأمن الجماعي Collective Security , مقال منشور لصفحة الموسوعة

السياسية, 21/7/2021, تمت زيارة الموقع في 8/12/2022 <https://political-encyclopedia.org>

encyclopedia.org

المصادر الاجنبية:

- 1- Cirfi Mwaura and Susanne Schmeidl, Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa, First printed, (Eritrea: The Red Sea Press, Inc, 2002).
- 2- Hakeem Olayiwola Sarki, The Economic Community Of West African States (Ecowas): Challenge Of Sustainable Peace In The Sub Region, A Thesis Submitted To The United Nations Peace Operations Training Institute, In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Award Of Certificate -Of - Training In Peace Support Operations, (Nigeria: not dated).
- 3- Ademola Abass, The new collective security mechanism ECOWAS: Innovations and Problems, Journal of Conflict & Security Law, Vol. 5, No. 2 (December 2000), p.213.
- 4- ECOWAS:Protocol Relating to Mutual Assistance on Defense, inprotocol Annexed to the Treaty of ECOWAS. <http://www.operationspaix.net> (2/2/2023)
- 5- Saad Obaid Alwan and Mustafa Abdul Kareem Majeed, Economic and security competition between the United States and Russia in Africa, Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 7, 2022.
- 6- Faieq Hassen and Miaad Nasrallah Dawood, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach, BiLD Law Journal, Vol. 7 No. 1, 2022.
- 7- Saad Obaid Alwan Alsaidi and Ohood Hussein Ali, Factors affecting the process of conflict management in the Middle East (a study of religious and sectarian factors, Vytautas Magnus University, BALTIC JOURNAL OF LAW & POLITICS, Volume 15, Number 3, 2022.
- 8- Hayder Abed Kadhim and Saeed Kadhim Mughamis, Building liberal peace in Iraq after 2003 according to the conservative model: an assessment study, Journal of Higher Education Theory and Practice, Vol. 23 No. 01, 2023.
- 9- Cyril I. Obi, Economic Community of West African States on the Ground: Comparing Peacekeeping in Liberia, Sierra Leone, Guinea Bissau, and Côte D'Ivoire, Routledge, New York, 15 Dec 2009.